المنطقة العربية في ظل التحولات الإقليمية والدولية-دراسة في الحركيات السببية
Arab region in the light of regional and international transformations - study in causal movements-

هدى بهلول[1]
جامعة عباس لغرور خنشلة. (الجزائر)
houda.bahloul@univ-khenchele.dz
سميرة ناصري
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
samira.naseri@univ-biskra.dz

تاريخ الوصول 2024/02/22 القبول 2024/05/19 النشر على الخط 2024/06/15
Received 22/02/2024 Accepted 19/05/2024 Published online 15/06/2024

ملخص:
عانت المنطقة العربية العديد من التحولات في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة، وصولا إلى ما يسمى بالربيع العربي الذي كان له الأثر البارز في تغيير بعض الأنظمة السياسية.
تحاول هذه الدراسة معرفة أهم التحولات الدولية والإقليمية والتي كان لها الأثر البارز في تغيير نمط الحياة السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، حيث كان لبعض القوى الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية كتركيا وإيران أثر كبير في جملة من البلدان العربية كسوريا أنموذجا.
الكلمـات المفتاحيـة: التحولات الإقليمية والدولية؛ المنظومة السياسية؛ المنطقة العربية؛ القوى الغربية؛ الربيع العربي؛ الحركيات السببية.

Abstract:
The Arab region suffered many transformations in its political, economic and social system, especially after the end of the Cold War, leading to the so-called Arab Spring, which had a prominent impact in changing some political systems.
This study attempts to identify the most important international and regional transformations that had a prominent impact on changing the pattern of political and social life in the Arab region, where some Western powers such as the United States of America and some regional powers such as Turkey and Iran had a significant impact on a number of Arab countries, such as Syria as an example.
Keywords: Regional and international transformations; political system.Arab region;Western powers; Spring Arabic**;** Causal kinetics.

[1] المؤلّف المراسل: **هدى بهلول** البريد الالكتروني: **houda.bahloul@univ-khenchele.dz**

1.مقدمة:

تشكل فكرة الإصلاح السياسي من الأفكار التي تطرحها الأنظمة السياسية، من اجل التغيير السلمي داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة، تهدف هذه التغييرات إلى مواكبة الأحداث سواء على المستوى الداخلي للشعب ذاته أو المطالب الخارجية الناتجة عن ضغوط القوى الكبرى أو الدول المجاورة أو التطورات الجديدة الحاصلة بالمنطقة.

شهدت المنطقة العربية منذ سنوات عدة تحولات جوهرية كبيرة شملت البنية السياسية والاجتماعية، فبعد أن كان العالم العربي خارج موجات التغيير والإصلاح، عاد للظهور في الآونة الأخيرة بما يسمي بالربيع العربي فكانت بدايته بعربة البوعزيزي التي اشتعلت بتونس ثم انتقلت إلى دول أخرى كمصر وليبيا، في حين كانت سوريا في مخاض عسير لم يعرف نتيجته هل هي لصالح الشعب الذي أراد التغيير أم لصالح النظام الذي يريد البقاء.

رغم اختلاف الأنظمة السياسية بالعالم العربي إلا أن الشعوب المنتفضة كان هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي.

سنحاول من خلال هذه المقالة توضيح عوامل التغيير الذي تشهده المنطقة العربية وانعكاس التحولات الدولية والإقليمية عليها انطلاقا من الإشكالية التالية: **كيف ساهمت التحولات الدولية والإقليمية في تغيير البيئة السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية في فترة ما بعد الربيع العربي؟**

تندرج تحت نص الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- فيما تتمثل التحولات الدولية والإقليمية التي أثرت على المنطقة العربية؟
- ماهي التحديات والمخاطر التي تواجه أمن واستقرار المنطقة العربية في فترة ما بعد الربيع العربي؟
- هل التغيرات التي طرأت على المنطقة العربية كانت لصالح الحاكم أم المحكوم؟
- ما هو دور كل من العولمة والربيع العربي في التحولات السوسيوسياسية في المنطقة العربية؟

وللإجابة على الإشكالية نقترح اختبار الفرضيات التالية:

✓ أثرت التحولات الدولية والإقليمية والمتمثلة في العولمة والثورات العربية على الخارطة السياسية في المنطقة العربية، حيث شهدت بعض الدول العربية تغيرات سياسية جذرية وتحولات اجتماعية واقتصادية.

✓ أدت العولمة إلى اتساع دائرة الهوية بين طبقات المجتمع مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في بعض دول المنطقة العربية، كما كان للربيع العربي تأثير البيئة السوسيوسياسية في المنطقة والتي مست تحولات في الهوية الوطنية وتطلعات سياسية تدعو للتغيير وزيادة الوعي الاجتماعي والسياسي للمواطنين، حيث شهدت عدة دول عربية تحولات ديمقراطية بسقوط حكومات، في حين شهدت دول أخرى انزلقا إلى النزاعات والاضطرابات المستمرة.

يتطلب أي عمل أكاديمي وضع إطار منهجي ونظري نستطيع من خلاله تسليط الضوء على المتغير المستقل والمتغيرات التابعة حتى يتسنى لنا تحليل وتفسير كافة جوانب الدراسة لذا تم اعتماد ما يلي:

✓ **المنهج التاريخي:** تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع مسار التحولات الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على المنطقة العربية.

✓ **مقترب التحليلي التركيبي:** يركز هذا المنهج على تحليل العلاقات الهيكلية والتفاعلات البنيوية بين مكونات النظام الاجتماعي لفهم تركيب وتنظيم المجتمع والمؤسسات والظواهر الاجتماعية فهو يركز على البحث في العوامل والمتغيرات التي تؤثر في التكوين الاجتماعي والسلوك البشري مما يساعد على فهم عميق لتلك التفاعلات وتحليل النتائج المترتبة عنها.

✓ **الاقتراب النسقي:** يعتمد هذا المقترب على المدخلات والتي تمثلت بشكل مطالب شعبية عربية بالتغيير واستجابة من النظام السياسي في شكل الحلول وبدائل المترتبة عنها والتي تمثل والمخرجات.

وللإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية المحور الأول يوضح عوامل التغيير الذي تشهده المنطقة العربية وانعكاس التحولات الدولية والإقليمية عليها بدراسة تأثير العولمة بمختلف مستوياتها كنتاج للحرب الباردة على المنطقة، و التحولات البنيوية والقيمية التي تشهدها المنطقة العربية، المحور الثاني سنعتمد على تحليل مؤشرات تأزم الوضع العربي، من خلال التطرق إلى طبيعة الثورات والتهديدات الأمنية ذات البعد الإنساني التي انبثقت عن موجات التحول الديمقراطي، أما المحور الثالث فقد تم تخصيصه لتبيان نماذج عن مواقف القوى الدولية(الولايات المتحدة)، والإقليمية (إيران تركيا)وتنظيم الدولة الإسلامية كتنظيم غير دولاتي من طبيعة التحول في المنطقة العربية وكيفية انعكاس ذلك على مصالحها الجيواستراتيجية.

المحور الأول: انعكاس التحولات الدولية والإقليمية على المنطقة العربية بعد الحرب الباردة.

1. واقع العولمة على المنطقة العربية

برزت أولى ملامح العولمة خلال حرب الخليج الثانية 1991، حيث اعتبرت هذه الأخيرة المحك الذي استندت عليه الوجود الأمريكي الجديد لقيادة العالم تحت شعار الأمن الجماعي بواسطة أجهزة حيوية تسعى من خلالها لإعداد خطط التدخل والتمهيد لشيوع مظاهر بسط السيطرة وفرض النفوذ مفهوم العالمية[1]، تتسم العولمة بملامح التجارة الدولية، حركة رؤوس الأموال، تصدير الثقافات والأفكار المتنوعة معتمدة في ذلك ترشيد عمل مؤسسات حكومية وغير حكومية.

فعلى الصعيد الاقتصادي: يعتمد العالم العربي في اقتصادياته على التجارة الدولية عبر تصدير النفط بثلاثة أرباع إجمالي الصادرات واستيراده الغذاء فقيام العولمة كنظام اقتصادي يتجاوز حدود الدولة القومية ويستخدم آليات الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي والدولي، جعل الدول العربية تعيش مفارقة وحدة الأسواق كونها تحوي نظم إقليمية فرعية غير موحدة، كما أن إقرار العولمة بدور الشركات المتعددة الجنسيات شكل تهديدا مباشرا لسلطة الدولة العربية الأمر الذي انعكس سلبا على سياستها الداخلية وعليه تهديد سيادتها، فمحدودية فرص الدول العربية في التفاعل الايجابي ضمن العولمة يعكس سيطرة تلك الشركات التي تملك رأس المال الموجه للاستثمار على مختلف الأصعدة يعني ارتباطها بالقوى الكبرى ذات الثقل المالي والقدرة التنافسية الكبيرة مثال ذلك كارتل القمح والتروستات الصناعية[2]، تنامي ظاهرة العولمة أدى لاتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وعليه زيادة حالة اللاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وانخفاض مستوى الدخل القومي للدول العربية والعجز المالي ما يرغمها على اللجوء لصندوق النقد الدولي لتعويض العجز والوصول لمستوى الخدمات العامة للفرد العربي.

---

[1] جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد، ترجمة: محمود براهم،ط2، غرينوبل:جامعة بيار منداس فرانس،2001،ص52.

[2] محمد غربي، "تحديات العولمة وأثارها على الوطن العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2010، ص30.

وعليه فإن معاناة المنطقة العربية تكمن في إشكالية توفير أدوات وآليات مواجهة التحديات التي تفرض عليها إعادة النظر في الأساليب التكاملية والدخول في إطار وحدوي يمكنها من ضمان القوة والعمل لخلق أنموذج قادر على فرض خصوصيته على المستوى العالمي.

ومن الناحية السياسية : فلقد ارتبط الآداء السياسي للنظام العربي بالهيمنة الأمريكية خاصة بعد حرب الخليج والحرب على العراق، فالسياسات الأمنية في الوطن العربي بعد استقلال دولها ساهمت في ترسيخ قيم الولاء والطاعة لدى فئات شعبية معينة إلى بعض الأنظمة الغربية في ظل تراجع قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، عندها الأمر الذي جعلها تخضع للحماية الإقليمية والدولية في ظل تنافس قوى المنظومة الرأسمالية عليها، عبر تكريس سياسة الكيل بمكيالين فمن جهة هي تسعى لحماية حقوق الأقليات والإنسان من الاضطهاد الممارس من قبل الأنظمة العربية خدمة لأهداف التنمية حسب طرحها، ومن جهة أخرى تتجاهل ذلك في إطار ما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

فقد حاولت العديد من الدراسات السياسية الإشارة للصلة الوثيقة بين الإصلاحات الاقتصادية الراسخة واستقرار آليات التحول السياسي، فتحفظ النظم السياسية العربية على آلياتها الأمنية السياسية التقليدية ضمن غياب الديمقراطية كنظام في بعض الدول وحرمان الشعوب من حقوقها الفكرية، المجتمعية والثقافية يجسد بشكل فعلي هدف العولمة كظاهرة كونية في إعادة بناء الأنماط الحضارية في العالم وفق استراتيجية جديدة تجعل دول المنطقة العربية تعيش حالة تخبط[1]. وتناقض وعدم استجابة، التناقض وعدم القدرة على الاستجابة، وعليه فان تهديد العولمة لشعوب الوطن العربي يبرز في تنامي تيارات تحررية تسعى لقلب الموازين داخل الحياة السياسية، فحرية وسائل الاتصال العالمي وإتاحة فرصة امتلاك القدرة التنافسية وضح غياب القدرة السياسة للأنظمة العربية وعجزها تجاه التطورات الدولية على الرغم من ما تمتلكه من مقومات القوة البشرية والمادية.

اجتماعيا: ساهمت سياسة السوق الحر في تحجيم دور الدولة العربية في المجالات الاقتصادية وعليه تحرير الأسواق التجارية من الضوابط السياسية والاجتماعية لتشجيع التفاوت في الثروة، الدخل وتقليل فرص الحصول على العمل وعليه اتساع دائرة الفقر والبطالة، فافتقار نموذج الدولة العربية للبناء الاجتماعي والإرادة السياسية القوية جعلها غير قادرة على الاستجابة للاحتياجات البشرية للأمن والتحكم في المسائل الاقتصادية[2]، كون العولمة ساعدت على تنامي مؤشرات البطالة انطلاقا من محاولة رفع الكفاءة الإنتاجية وإحلال عمليات التقنية محل قوة العمل أدى لتنامي أثار سلبية تمس بركائز الاستقرار السياسي للأنظمة خاصة العناصر المقيمة بدول الخليج العربي أين ترتكز العمالة في أنشطة محلية غير قابلة للتبادل الدولي كالبناء والتجارة الداخلية بنسبة تتراوح ما بين30الى50%، فالقطاع العام بالدول العربية والإسلامية يعاني تضخم عدد العالمين به وعدم رغبة المواطنين الانخراط بالقطاع الخاص الوطني ساهم في ارتفاع معدلات البطالة خاصة في فئة خريجي الجامعات الغير ممكن استيعابهم في الأجهزة الحكومية نتيجة

[1] المرجع نفسه، ص31.

[2] بركات محمد مراد،" ظاهرة العولمة بين رفض العرب والاسلاميين والترويج الغربي"، متحصل عليه من:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9.pdf

تضخم عدد الموظفين الإداريين وعدم تناسب تكوينهم الجامعي وطبيعة فرص العمل المتاحة من جهة ورفضهم مستويات الأجور المتدنية من جهة أخرى[1].

فمواجهة خطر العولمة في المجالات المتعددة يقتضي تعزيز عناصر الهوية الإسلامية والعربية، ففي المجال السياسي وجب على الدول العربية إصلاح الأوضاع الداخلية بها كونها لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات وتحديات العولمة مما يفرض عليها التحول الديمقراطي التراكمي والتدريجي عبر مكافحة أشكال الفساد السياسي والإداري، ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وبناء دولة المؤسسات والقرارات بتفعيل مراكز البحث والدراسات كمرجعية فكرية لصنع واتخاذ القرار[2]، اقتصاديا على الدول العربية تطوير سياسات التكامل الإقليمي بتعزيز الإرادة التكاملية وتوظيف كل مقومات القوة بتنسيق الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية، لمواجهة ميول الهيمنة السائد دوليا والمنافسة التي تتبناها القوى الصناعية الكبرى من دول أو شركات.

ومن نواتج العولمة مصطلح الاسلاموفوبيا* الذي اعتمد كاستراتيجية لتكريس الحرب النفسية ضد الإسلام، فنجاح سياسة التخويف التي اعتمدتها الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حيث ساهمت في تنامي مظاهر الذعر في أوساط المجتمع الأمريكي بشكل خاص والغربي بصفة عامة، لدرجة الدخول في مرحلة التشويه العملي للإسلام والمسلمين حيث وصلت لحد الاعتداء عليهم خاصة بالخارج، تجدر الإشارة إلى أن تنامي هذه الظاهرة يلقي بالمسؤولية على صمت وتجاهل وسائل الإعلام العربي وتخوفها من تفجير مشاكل سياسية مع الدول الغربية التي تسعى لتجسيد مشروع الإسلام البروتستانتي[3]. الرامي للقضاء على المقدسات الإسلامية بجعلها عرضة للنقد مما يساعد على تحريفها وتعديلها وفق الأطر العلمانية الغربية، ووجود بعض الفئات المسلمة المتطرفة التي تجهر بالعداء للإسلام ما يجعل ظاهرة الإسلاموفوبيا ذات صبغة شرعية باعتبارها مهددة للمجتمعات الإنسانية حسب طرحهم.

بدأ التحول في تعامل السياسة الغربية مع الإسلام منذ 2006 بعد الإعلان الأمريكي عن مشروع الشرق الأوسط الجديد انطلاقا من معادلة الانتقال من الإسلام المتطرف (الدين)إلى السلام المعتدل كحل، وعليه فإن طرق الحكم في الأنظمة العربية أصبحت غير قادرة على تحقيق أهدافها، لذا وجب تغييرها لكن بشكل عقلاني، حيث ارتبط مصطلح "الإسلام السياسي" في المنطقة العربية بالحركات والأحزاب الإسلامية الرافضة لأشكال العنف، حيث تبنت استراتيجية الائتلاف كوسيلة لكسب الدعم في الانتخابات الحرة، حيث يشمل الإسلام السياسي العربي حركات كجماعة الإخوان المسلمين بمصر والأردن، حركة النهضة(تونس)، حزب العدالة والتنمية (المغرب)، حركة الوفاق (البحرين) وحزب التجمع اليمني للإصلاح، وصلت المنظومة الغربية بعد أحداث التحول الديمقراطي التي شهدها العالم العربي لقناعة مفادها أن وصول بعض الجماعات الإسلامية المعتدلة للاندماج في السياسة الوطنية قد

[1] محمد غربي، مرجع سابق،ص،ص36،34.

[2] جمال نصار،" الهوية الثقافية وتحديات العولمة"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، العدد45،2015،ص.7

*مصطلح الإسلام فوبيا:هو التحامل والكراهية والخوف من الإسلام أو من المسلمين.دخل المصطلح إلى الاستخدام في اللغة الانجليزية عام1997عندما قامت جماعة بريطانية يسارية تسمى رنيميد ترست باستخدامه لإدانة مشاعر الكراهية والخوف ضد المسلمين أو الإسلام.

[3] محمد احمد النابلسي،"جنون الاسلاموفوبيا"، مؤسسة العلوم النفسية العربية، العدد38،2015،ص16.

يؤدي لنمو طاقتها والحصول على الدعم المجتمعي[1]، مثال ذلك جماعة الإخوان المسلمين في مصر، الأمر الذي شكل تهديدا وخطرا امنيا على مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة حيث اقترحت الإدارة الغربية الاتصال ببعض الحركات الإسلامية المتواجدة بمصر، سوريا، لبنان، فلسطين والكويت، بالاعتماد في ذلك على مؤسسات الاتحاد الأوروبي وكبار مسؤولي الكونغرس الأمريكي، إضافة لآلية تطعيم الأحزاب الإسلامية بالطابع العلماني بمعنى أن يكون مسماها إسلاميا لكن جوهرها علماني الطابع والتفكير مع إضفاء الصبغة الدينية كلما اقتضت الظروف ذلك حالها حال الأحزاب المسيحية بالغرب كحزب الاتحاد المسيحي الاشتراكي وحزب الاتحاد المسيحي.

2. التحولات البنيوية والقيمية التي تشهدها المنطقة العربية:

ارتبطت التحولات البنيوية في المنطقة العربية بإعادة رسم الحدود كونها مسالة أثارت حساسية العديد من دول المنطقة، أي تحديد دول القلب، الأطراف والهامش، ما اثر على طبيعة النظام العربي ونقصد بذلك فتدخل دول هامشية بالنسبة للأقطار غير العربية كتركيا، إسرائيل وإيران في الشؤون العربية وتطورها بشكل تدريجي لمواقع أكثر فاعلية ونشاط أضحى تهديدا للنظام العربي، كما نجد إعادة ترتيب موازين القوى بالمنطقة أحد التحولات البنيوية بالمنطقة فقضايا السياسات الإقليمية أصبحت تحتل الصدارة في عالم ما بعد الحرب الباردة حول كيفية استغلال الثروات العربية في مجالات التنمية والحوكمة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية[2]، فمن الآثار السلبية الناتجة عن ذلك تغيير الدور الريادي التاريخي بالمنطقة بين مصر التي اهتزت نتيجة الهزائم العسكرية من جهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة واعتمادها المتزايد على مصادر التمويل الخارجي جعل من السعودية تقوم بالدور القيادي على نحو يتناسب وقدراتها المالية المرتبطة بالريع النفطي حيث أطلق عليها فترة السبعينيات بالحقبة السعودية في التاريخ العربي المعاصر كونها تدخلت في الخلاف المصري السوري بعد توقيع اتفاقية فك الاشتباك بين القوات السورية والمصرية 1978م والأزمة بين الأردن وسوريا1980 رغم ذلك بقيت مصر القوة العسكرية الرائدة في الوطن العربي، وعليه فإن الإشكالية في المنطقة العربية من الناحية البنيوية تبقى مرتبطة بوجود دولة تتوفر فيها مقومات قوة استقرار نظام الحكم، القدرة المالية، عدد السكان، مستوى التعليم، التحكم في القاعدة الصناعية والتكنولوجية وكذا احتوائها للموارد الدبلوماسية والسياسية التي تمكنها من ذلك[3].

أ- على المستوى القيمي:

ارتبطت طبيعة التحولات بالقيم السائدة في المنطقة العربية التي شهت منعطفا حاسما في تحول النظرة والاعتراف بوجود الكيان الإسرائيلي بالمنطقة، الذي ارتبط بداية بموافقة بعض الأطراف العربية خاصة مصر والأردن على قرار مجلس الأمن 242 عام 1968الذي يقضي الاعتراف بالاستقلال السياسي[4]، التكامل الإقليمي والحدود الآمنة لكل دولة عربية بعد انتهاء إسرائيل من

[1]غازي دحمان، "ظاهرة اختراق الإسلام السياسي للرأي العام الغربي"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية،ص،ص7،8.

[2]علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، (د ب ن): كتب عربية للنشر الالكتروني،(د س ن)،ص،ص228،232

[3] المرجع نفسه،ص 238.

[4]نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي خريطة (الملامح، الإشكاليات والمآلات)، مصر: دار الثقافة للنشر والعلوم،2014، ص123.

احتلالها وسحب قواتها من جميع المناطق المحتلة بعد1968م وعليه القبول بزرع الكيان الصهيوني وبنائه لدولة على الأراضي الفلسطينية التي تقتصر حدود دولتها على الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما على المستوى الداخلي فان الأزمات الحادة التي تتعرض لها الدولة العربية داخليا تقوم على التطورات غير المتوازنة لمختلف العناصر المكونة للمجتمعات العربية التي لم يرافقها أي تطور مقابل، حيث تشكل السلطوية أحد أهم الخصائص المشتركة للدول التي تعرف أزمات سياسية خطيرة في الوطن العربي،على الرغم من اعترافها بالحرية السياسية إلا أنها تفرض الرقابة المطلقة عليها ما يحد من مرونتها قدرتها في الممارسة السياسية وعليه توسيع الفجوة بين المجتمع والنظام السياسي[1]، نتيجة عجز الإطار التنظيمي عن الاستيعاب السلمي للقوى السياسية الجديدة التي تلجا لوسائل العنف لفرض وجودها على الساحة السياسية مستخدمة الفوضى كآلية لنشر الاضطراب في المجتمع السياسي.

وعليه فان التدهور القيمي والبنيوي في المنطقة العربية فرض جملة من التحديات على دول المنطقة العربية، ترتبط أساسا بعدم القدرة على مواجهة مخططات التجزئة وفرض مبدأ السيادات القطرية بين الدول العربية مما يصعب مسألة التكامل والوحدة، صعوبة استكمال مقومات الاستقرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي ما يؤدي لفرض القوى الغربية للتبعية والمشروطية،عدم القدرة على تفعيل الأنظمة الديمقراطية حماية حقوق الإنسان وعليه غياب الثقة بين الحكام والمحكومين أما على المستوى الاقتصادي نجد تنامي مظاهر الفقر والتخلف ما يعيق سير عجلة التنمية وعدم الربط بينها وبين التوزيع العادل للثروات،غياب قدرات مواجهة التوسع الإسرائيلي بالمنطقة وصعوبة حل القضية الفلسطينية لفقدان الدول العربية مقومات هويتها الثقافية والحضارية ضمن ما يفرضه النظام الدولي الجديد ومخططات القوى الغربية.

المحور الثاني: الحركيات السببية للتغيير الاستراتيجي بالمنطقة العربية في ظل التطورات الراهنة

عند الحديث عن أهم الحركيات السببية التي ساهمت في التغيرات الاستراتيجية بالمنطقة علينا أولا دراسة مؤشرات التي ساعدت في تأزم الوضع العربي وطبيعة التهديدات الأمنية بالمنطقة كالجريمة والإرهاب .

1. مؤشرات تأزم الوضع بالمنطقة العربية:

إن المؤشرات التي توضح مدى استمرارية حالة التأزم التي تعيشها المنطقة العربية لمدة طويلة، ترتبط أساسا بالحياد عن فلسفة النظام العربي وانقطاع الاتصال بين أعضاء هذه المنطقة لتأسيس نظام إقليمي مشترك، فعدم اتفاق الرؤى على تحديد مصالح والأخطار الناجمة عن أزمات البيئة العربية رسخ من حالة الاختراق العميق في البنى بفعل تدخل قوى الجوار الإقليمي في شؤونها، وعليه تهديد أمنها القومي، لذلك يمكننا القول بأن الحركيات السببية التي أسفرت عن التحولات في المنطقة العربية انبثقت عن عدم قدرة مؤسسات صنع القرار العربي في تحليل المتغيرات الدولية والإقليمية فالثورات العربية كشفت عن مدى الخلل الذي يشوب هذه المراكز في اعتمادها على سياسات آنية وغير موضوعية ترتبط أساسا بشخصنة القرار، مخلفات الهندسة الأمنية الغربية التي استغلت تحول

[1] عبد العالي حور،"مداخل وأسس الاستقرار السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العرب، بيروت،2013،ص140.

طبيعة الجغرافيا السياسية اثر التفكك العثماني[1]، الاستعمار التقليدي سعى لإبراز متغير النزاعات الطائفية والمذهبية وانشقاق جماعات متطرفة التي أدت بالعالم العربي لان يشهد حروبا على المستوى الداخلي فحالة الفراغ الاستراتيجي الذي تعانيه البلدان العربية ساعدها على تحقيق مشاريعها بشكل يتلاءم والتحولات الدولية .

2. مصطلح الربيع العربي:

تعود جذور مصطلح الربيع العربي لمفردة "ربيع دمشق" التي أطلقت على حركات المعارضة المدعومة غربيا ضد النظام السوري عام 2000 ليعتمد المصطلح مرة أخرى عام 2005 بعد اغتيال الرئيس الحريري ووصف حركات الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، ربط لوريل ملل وستة باحثين آخرين في دراسة بعنوان "آفاق الديمقراطية في العالم العربي"[2] بين التحولات الديمقراطية العالمية والربيع العربي بتحليل الأسباب الجيوسياسية التي دفعت الإدارة الأمريكية لدعمه وقد استعمل مصطلح الربيع العربي بشكل أكاديمي من قبل الباحث مارك لينش في مقال صدر عن مجلة **foreignPolicy** بعد مرور اقل من أسبوع على اندلا ع الحركات الاحتجاجية بتونس.

لقد قال جوزيف ناي عام 2010ان"هناك عملية مفتوحة متعددة المراحل قد تستمر لعقد من الزمن الهدف منها إحلال الديمقراطية وتعميم الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعملية تستمر لكن قد تنتشر الثورات الليبرالية دون أن تسفر عن تحقيق الديمقراطية في نهاية المطاف "بتحليل طبيعة العملية السياسية للربيع العربي ومدى ارتباط الأنشطة المتفاعلة نجد اتصالها بمشروع له أدوات، برامج ومراحل مسبقة لوضع تصور سياسي للمرحلة الانتقالية العربية قبل 2010، مع وضع معهد السلام الأمريكي مشروع دعم الأمن والديمقراطية في الشرق الأوسط، الانتهاء من تدريب آلاف الناشطين العرب وعقد اجتماع سري قبل شهرين من الانقلابات، نشر وثائق ويكيليكس عن فساد وديكتاتورية الأنظمة العربية قبل شهر، تحضير الرأي العام العربي وزيادة توتر البنى التحتية بدفع الشعوب للمعارضة والنزول للشارع بتحريض المنظمات الليبرالية والشبابية المدرية غربيا بما في ذلك استغلال حادثة إحراق البوعزيزي بتونس وضرب الشاب خالد سعيد بمصر[3]، كلها عوامل ساهمت في الانشقاق الضمني لقادة أركان جيوش الأنظمة العربية وتسليم مقاليد السلطة بتنحي رؤساء النظم للمؤسسات العسكرية ومباشرة تغيير الدساتير العربية وتحويل الملف الأمني للمجالس التأسيسية، فمخرجات هذه العملية تقوم على تطبيق العدالة الانتقالية لمحاسبة قادة الأنظمة السابقة عبر رفع دعاوى الإدانة وتجريم الأعمال وهو ما لم يحدث فمعظم المحاكم كانت شكلية لامتصاص غضب الرأي العام ويتضح ذلك جليا في محاكم معاقبة الرئيس المصري السابق حسني مبارك[4]، وهذا ما سينتج لنا مجموعة من القوى الجديدة المتحالفة مع الإدارات الغربية لتكوين منظومة إقليمية تضم نظم عربية حديثة موالية للغرب.

إن دخول المنطقة العربية مرحلة الثورة المضادة على نحو يتنافى والقيم الهادفة للثورة أدى بشكل مباشر إلى إعاقة عملية التحول السياسي، فتفكيك الفواعل القائمة على الثورة بتقديم دعم خارجي قصد انفلات الأوضاع الانتقالية تحقيقا للمصالح الاستراتيجية

---

[1] غازي دحمان، "مأزق النظام العربي واستشراف مآلاته"،مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية،ص،ص84،85.

[2] حسن محمد الزين ، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت: دار القلم الجديدي،2013، ص،ص60،57.

[3] المرجع نفسه،ص،ص61،65.

[4] حمزة خليفة، سمير بارة، "مجلة العلوم القانونية والسياسية"، المجلد13، العدد 02، سبتمبر2022، ص286.

أدى بها للتوجه إلى مسار يختلف كليا عن المساعي التي وضعت من اجلها، حيث نشر المعهد الأمريكي للسلام تقريرا بعنوان "الشرق الاوسط2013 وعود وكثير من المخاطر"[1]، استشرف فيه أن المنطقة العربية بعد موجات التحول الديمقراطي ستشهد تأزم الوضع انطلاقا من مراحل الانقسام السياسي العميق، الانعدام الأمني والمشاكل الاقتصادية.

3. التهديدات الأمنية الجديدة على المنطقة العربية:

- التهديد الإرهابي للمنطقة العربية :

يعكس التحول المفاهيمي للتهديد الأمني التقليدي وغير التقليدي التحولات القيمية التي تشهدها المنطقة العربية، حيث برزت تجليات التهديدات الأمنية غير العسكرية جراء التطورات التكنولوجية التي كرست تطور عمل كيانات غير دولاتية كالمنظمات الإرهابية وتنامي قدراتها التدميرية، فبالرغم من أن الإرهاب في الشرق الأوسط يسبق الربيع العربي إلا أنه في حقبة ما بعد الربيع العربي اتخذ مسارات مختلفة خاصة بعد إزالة هياكل داعش من الموصل في العراق والرقة في سوريا[2]، فساهمت هذه الأخيرة فيا لضغط الشديد على حالة الأمن القومي للعديد من الدول العربية، نظرا لتطور الاتصال بين حركة التنظيمات الإرهابية المتطرفة بشبكة القاعدة في دولة لأخرى[3]، فقد ارتبطت بعائدين من أفغانستان إلى مصر والجزائر بداية التسعينات، إلا أنها تفاقمت حاليا في إطار ما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لما لها من تأثيرات على الأمن القومي والإنساني للدول العربية.

فتمكن جماعات الإرهابية العابرة للحدود بفعل قوتها المادية وتأثيرها الإيديولوجي من إحداث الانهيار الأمني بالدول التي شهدت هذا النوع من التغيير كليبيا إضافة لانتكاسات القاعدة في المغرب العربي أعطى هذه المنطقة أهمية بالغة خاصة لارتباطها بدول الساحل وغرب إفريقيا، فقد وضحت التقارير أن حادثة مركب الغاز في الجزائر–حادثة تغنتورين، مقتل السفير الأمريكي بليبيا أن عددا كبيرا من قادة التنظيمات الإرهابية توجهوا لهذه الدولة لاستغلال فرص العمل المتبادل مع الجماعات الإجرامية ودعم تنظيمات القاعدة في ليبيا والصومال[4]، ساعد في بناء قاعدة للتمدد في الشمال الإفريقي والتواصل مع باقي المجموعات في منطقة الصحراء والساحل، بعد الفشل في إسقاط نظام بشار الأسد بشكل سريع واعتبار ليبيا بوابة للتمدد نحو الجوار العربي والإفريقي ووجهة للمجموعات المقاتلة المغاربية، ومع بداية حركة عودة عدد من المقاتلين الليبيين من 2014-2013تجاه مناطقهم بما فيهم كتائب البتار التي تعرف بكونها من الجماعات المقاتلة إلى جانب التنظيم في سوريا شكل الخيار الاستراتيجي لوجود عناصر من التنظيم في المنطقة المغاربية والسيطرة على مواقع إنتاج النفط الإفريقي[5]، لكن المحللين يرون أن فشل الحل والحوار السياسي الليبي سيجعل منها

---

[1] يوسف محمد الصواني،" التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، 2013، ص22.

[2] Fraihat, Ibrahim, and TahaYaseen. "Evolving trends in the post-Arab spring era: Implications for peace and stability in the MENA region." *Journal of Peacebuilding&Development* 15.3 (2020),p338.

[3] محمد عبد السلام، "امن الحدود في المنطقة العربية"، متحصل عليه من:
http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf

[4] يوسف محمد الصواني، مرجع سابق،ص23.

[5] كمال القصي، "تنظيم الدولة بليبيا: تمدُّد عبر خيوط الأزمة السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2015،ص،ص3.

مركز متقدم لعمليات تنظيم الدولة في منطقة شمال إفريقيا الذي يجد بدوره إشكالية توفير متطلبات الخدمات الاجتماعية في المناطق التي يحكم سيطرته عليها.

- **تهديد الهجرة غير الشرعية ما بين الدول العربية:**

تتميز المنطقة العربية بدرجة عالية من الحراك البشري المدفوعة بعوامل اقتصادية وديموغرافية في كل من بلاد المنشأ والمهجر. وتلعب "شبكات الهجرة"،أي الشبكات الاجتماعية من الأقارب والأصدقاء الذين سبقوا بالهجرة، دورا مهما في تيسير تدفقات الهجرة، والحفاظ علي ثبات معدلاتها. ولكن هذا الحراك البشري لم يلعب دورا إيجابيا في دعم علاقات التكامل الإقليمي، بل اعتبر سببا لتوتر العلاقات بين دول المهجر والمنشأ، كتوتر العلاقات المصرية السعودية الذي سبب مخاوف بشأن مستقبل العمالة المصرية في هذه الدولة، حيث تصدرت هذه القضية خلال الخطاب السياسي للدول المستقبلة، كون تصاعدالحركات البشرية غير الشرعية بمستويات هائلة عبر خط الحدود في المنطقة العربية[1]، الأمر الذي حال من طريقة السيطرة على الحدود مشكلة كبرى بين الدول وداخلها، حيث لم تقتصر الإجراءات الوقائية على مراقبة الحدود مع دول مجاورة فقط بالمراقبة حدود الدول المجاورة لها مع الدول الأخرى.

ساعد الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية في تعرض العديد من سكان دولها للعنف البنيوي ما أدى لتعرضهم لحالات التشريد، النزوح الداخلي واللجوء لبلدان مجاورة ،كما حدث جراء الثورة في ليبيا على الحدود البينية مع تونس، الجزائر ومصر، سوريا واللاجئين في تركيا والدول الأوروبية، فوجود نمط آخر للتحركات السكانية المتمثل في موجات الهجرة من قبل العمالة الأجنبية خاصة في دول الخليج طرح مسالة مطالبة هؤلاء المهاجرين الدول الموجودين على أراضيها بحقهم السياسي والاجتماعي كونهم مهاجرين، فضلا عن مخاوف ترتبط بالتدخلات الخارجية لحماية حقوقهم، فهي تطرح مشكلة اللجوء الواسع النطاق، النزوح الداخلي، المشكلات العرقية، الاقتصادية والهجرات الكثيفة نحو المنطقة العربية[2]، بوجود دول مرسلة كالصومال، العراق وفلسطين، ودول مستقبلة مصر، لبنان، الأردن، دول الخليج ودول مرسلة مستقبلة كالسودان وسوريا، فهذا التهديد يطرح مشاكل أمنية ترتبط بالانتشار العشوائي والخلل الأمني بارتفاع معدلات الجريمة، زيادة حجم متطلبات التوظيف وإمكانية تكوين هؤلاء اللاجئين في صفوف تدعم جماعات مسلحة ترتبط بدولهم الأصلية.

ولدت الانتفاضات المرتبطة بالربيع العربي حتى الآن عدد من الاتجاهات[3].

- **تهديد الجريمة المنظمة:**

يرتبط نمط الجريمة المنظمة كتهديد امني للمجتمعات بتركيبتها ومستوى تطورها، فالمجتمعات العربية تندرج ضمن المجتمعات الانتقالية التي تشهد جميع أنماط الإجرام لكن الاختلاف بينها يكمن في درجة التطور والاستقرار على المستويات الاقتصادية السياسية والمجتمعية، ازدادت معدلات الجريمة المنظمة خلال مراحل التحول الديمقراطي

[1] أيمنزهري،"الحراك البشري والعلاقات الدوليةفي المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد189، 2013،ص17.

[2] أيمن زهري، "التحركات السكانية والأمن غير التقليدي في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد46 العدد186، 201ص،ص66،64.

[3] Fraihat, Ibrahim, and TahaYaseen,op-cit,p331.

في المنطقة العربية نتيجة حالة الإحباط التي تتولد لدى الناس نظرا لعدم الاستجابة لمطالبهم، فصعوبة التكييف مع الأوضاع المستجدة وحالة عدم الاستقرار تجعل الفئة الشبابية تلجا للمنظمات الإجرامية المستغلة لحالات الضعف وإغرائهم بالعوائد المادية كالسيطرة والنفوذ، وهو ما حدث في الدولة اللبنانية التي عانت الحرب الأهلية لمدة ثمانية عشر سنة اتخذت خلالها الجريمة المنظمة أشكالا عدة خاصة زراعة وتجارة المخدرات بالتعاون مع خبراء أجانب لتحسين الإنتاج ودول أخرى ككولومبيا، صاحبه الاتجار بالأطفال، تزوير العملات الأجنبية[1]، جرائم الملكية الفكرية وجلب النفايات السامة ودفنها بالمناطق الجبلية، على الرغم من الاستقرار النسبي في الوضع السياسي إلا أنها تزال ملاذا لتدريب الجماعات الإرهابية وتجارة المخدرات البينية بنقلها لتركيا، سوريا والأردن، أما احتواء الإمارات العربية لشبكة نقل إقليمية ساعد على تهريب المخدرات من جنوب غرب آسيا لتركيا منها إلى أوروبا وإفريقيا فمعظم شركاتها وهمية تحتوي شبكات إجرامية مشروعة لغسيل الأموال في البنوك والمصارف[2].

وعليه فان الجريمة المنظمة في الوطن العربي بعد التحول التاريخي في مجالات عدة استغلت الأوضاع السياسية غير المستقرة التدهور الاقتصادي من طرف بعض الجماعات لاحتواء الهاربين من السجون والفئات المهمشة بضمهم لعصابات تعمل على السطو على المنازل والبنوك والمقابر الأثرية مستغلة بذلك غياب الدور الأمني للدولة من جهة وحاجة الشباب للعمل من جهة أخرى.

لذا يمكن القول أن معاناة الدول العربية من مفارقة الرغبة في التغيير والتنمية المتعثرة ترتبط أساسا بمخلفات الموروث الاستعماري، جمود المؤسسات الاجتماعية أو الأنظمة السياسية فترسيخ النهضة الثقافية والعلمية مرهون برفع المستوى الفكري للإنسان العربي، كون استثمار المال البشري العربي هو ثروة البلدان العربية التي لا يمكن أن تنهض بدون تنمية اقتصادية وتوزيع عادل للثروات، ومنع الاستغلال الرأسمالي، وذلك باستبدال النموذج الاقتصادي للدول العربية الذي وضح تحول الفرد العربي لمستهلك فقط في ظل إرادة الشركات المتعددة الجنسيات وجعل الدول النامية بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة سوقا مفتوحة ما جعل العديد من مؤسساتها العامة يتم خوصصتها وبالتالي تصبح القطاعات الحيوية وبرامج التكييف الهيكلي بنموذج الدولة الإنمائية التي تتحمل مسؤوليتها في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإرساء معالم الحكم الديمقراطي على نحو يكفل القضاء على مظاهر التطرف وتحقيق الأمن الإنساني الذي يجد صعوبة تطبيقية في العالم العربي، عبر فرض التوازن بين التنمية، الديمقراطية وأبعاد الأمن الإنساني(الغذائي، السياسي، الصحي، البيئي، المجتمعي والثقافي)[3].

المحور الثالث: موقف القوى الدولية والإقليمية من التحولات في المنطقة العربية

أن نقطة التحول التاريخية في المنطقة العربية تقترن بتاريخ بداية الصراع فيها والذي كانت بداية شرارته الأولى مع المخطط الاستعماري جراء اتفاق سايكسبيكو الذي يقضي بتقسيم الشرق الأوسط بين الدول الاستعمارية في تلك الفترة، وعد بلفور البريطاني الخاص بإقامة وطن قومي لليهود وإنشاء دولة للكيان الصهيوني في 1948.

---

[1] إسراء احمد إسماعيل، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد46 العدد186، 2011، ص، ص16،14.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] عبد العالي حور، مرجع سابق، ص،ص 138،143.

1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتمد الفكر السياسي الأمريكي في ادعاءاته بوجود تهديدات بالمنطقة العربية والتي تكمن في الإرهاب الإسلامي(تنظيم القاعدة)، امتلاك بعض دولها لأسلحة الدمار الشمل (العراق ليبيا وسوريا)، حيث شكلت أحداث سبتمبر 2001 منعطفا لتغيير توجهات السياسة الخارجية الأمنية تجاه العالم، حيث يعتمدون على المراكز البحثية مؤسسات الفكر كأبرز سمات المجتمع المدني لما لها من تأثير على المستوى الداخلي والخارجي، حيث يلعب فيها المحافظون الجدد دورا بارزا في اتخاذ القرار والمقترحات التي تتسم بالتشدد والتطرف فإيديولوجيته تتلاءم وأفكار المبادئ الدينية المحرفة والبعيدة كل البعد عن الحقائق التي جاءت بها الأديان السماوية، باستناد خطاباتهم على مصطلحات الضربات الاستباقية، الحروب المقدسة، صراع القوى الخيرة ضد محور الشر[1]، وفي حرب العراق2003 مثال على ذلك كونها حرب صليبية.

فأهداف الإدارة الأمريكية من تقسيم المنطقة العربية هو القضاء على وحدتها استنادا للأسس الطائفية والعرقية خاصة بعد بروز مؤشرات انهيار سلطة الدولة القومية1648على أراضيها جراء احتلال العراق وسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على بعض المناطق يؤكد تفكك المنطقة العربية، حيث يقترن توجه الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي انطلاقا من مصالحها الاستراتيجية بالسيطرة علي منابع البترول بالمنطقة كونها تحوي أكثر من 68% من الاحتياطي العالمي، استمرار وضمان سير الملاحة البحرية العالمية في قناة السويس، اعتبار المنطقة العربية سوق رئيسي لتصريف المنتجات الأمريكية كون عدد سكانها يفوق 400 مليون نسمة، إشعال فتيل الصراعات المسلحة بين دول المنطقة والحد من دور القوى الإقليمية حتى لا تؤدي دورا مؤثرا في السياسة العربية، حفاظا علي وبقاء الكيان الإسرائيلي بالمنطقة وزيادة هيمنته للعب دور اكبر مقارنة بالقوى الإقليمية الأخرى[2].

صاغت الإدارة الأمريكية بعد أحداث 2001 مجموعة من المخططات التي وجهت للعالم العربي والإسلامية، فنمط التحول الديمقراطي في المنطقة العربية اعتمد على زعزعة البنية التسلطية العربية الذي كان نتاج الفوضى الخلاقة الأمريكية لتغيير طوبوغرافيا المجال العام في الوطن العربي، فهذه الفوضى ترى في نشر الديمقراطية وسيلة لإعادة رسم الخريطة السياسية ووضع النظم العربية ضمن حالة تهديد وقلق دائمين[3]، وعليه فان شيوع مظاهر العنف والفساد سيجعلها تتخبط في الصراعات الداخلية ما يهيئ الوضع للتدخل الأجنبي تحت مسؤولية الحماية[4]، حيث ركزت الإدارة الأمريكية على تقليص الميزانيات المخصصة لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي، توسيع نطاق الحرب في أفغانستان وصولا لباكستان، وتكييف الهجمات بواسطة الطائرات نتيجة للفشل في الحد من زحف الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة، تغيير نظرة الشعوب العربية بعد تسرب مخططات مسار التحول الديمقراطي العربي[5]، وبالنظر لطبيعة تشجيع الإصلاح السياسي في دول المنطقة لم يتم بالتعامل الإجمالي مع الثورات وإنما تكييف دعمها استنادا

---

[1] رتشارد هاس، رونالد د. ازمس، "دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة"، وزارة الخارجية الأمريكية،2002، ص،ص10،11.

[2] أميرة البربري، "هل تتفكك المنطقة العربة إلى دويلات متناحرة؟"، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/3779/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8B.aspx

[3] الهواري بلحاج، ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد09،العدد02، ديسمبر2022،ص487.

[4] خليدة كعسيس، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، لبنان،2013،ص229.

[5] المرجع نفسه،ص 483.

لأهدافها واحتياجاتها في كل دولة على حدا، حيث عمدت لتشديد الخطاب السياسي تجاه أداء القادة المنتخبين حديثا في مصر والذي تزامن والاعتداء الإسرائيلي على غزة وفرض الرقابة على القطاعات الاقتصادية بعد استثمار مليارات الدولارات منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد1989، دعم حكومة الرئيس اليمني بعد تأييده الحرب غير الشرعية التي قادتها الولايات المتحدة بواسطة الطائرات بدون طيار وانتهاكها للسيادة اليمنية بذريعة محاربة تنظيم القاعدة أما ليبيا فقد كانت فرصة لرد اعتبارها بعد الاستجابة البطيئة للثورة في تونس ومصر وانكشاف علاقتها الوثيقة برؤساء الأنظمة السابقة عبر دعم الفصائل السياسية والقادة العسكريين بعد سقوط نظام القذافي وفتح سوق الطاقة والمشاركة في عمليات إعادة الإعمار[1].

2. الموقف الإيراني:

ساهم تصاعد الدور الإقليمي لبعض الدول في منطقة "الشرق الأوسط" كإيران في بروز نوع من الاختلال الإقليمي الذي يفرض على الدول العربية رهانات وتحديات عدة، خاصة بوجود خلافات جذرية حول القضايا الإقليمية كالسلام بين العرب وإسرائيل، دور الولايات المتحدة بالمنطقة العربية والنزاعات بينها وبين بعض الدول العربية.

فاتصال إيران مع الدول العربية بريا بحدودها مع العراق، وبحريا مع دول الخليج العربية (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، وعمان) ساعد على عودة الأوضاع الإقليمية لصالحها نتيجة تخلي العراق عن مطالبها في السيادة بعد حرب الخليج الثانية ساهم في تحوير المفهوم الأمني الإقليمي والتطلع للعب دور رئيسي على نحو يشكل خطرا على الأمن العربي كونها أعطت لنفسها أولوية ترتيب الأمن في منطقة الخليج العربي وفق طموحاتها، فقد عملت على تحديث الجيش، رفض أي نظام امني خليجي يتعارض وطموحاتها، التهديد بغلق مضيق هرمز خاصة بعد المناورات العسكرية 1991_1995[2]، وتبيني سياسة مضادة للسياسة العربية فيما يخص حل الصراع العربي الإسرائيلي، سعيا منها لإثبات عدم فاعلية الأمن العربي على المستوى الإقليمي، حيث استطاعت امتلاك عوامل النفوذ منذ الثورة الإسلامية معتمدة على تقوية سلاحها النووي، التطور العسكري ومكانة سياستها الوطنية على المستوى الداخلي والخارجي باستغلال مقومات القوة البشرية، الجغرافية والامتداد التاريخي[3]، لكن على الرغم من الخطر الذي يشكله الطرف الإيراني إلا أن التحليلات تشير أن غياب قوة إقليمية عربية تملأ الفراغ الاستراتيجي حيال الوجود الإسرائيلي كمهدد لها جعل من إيران تحقق نوعا من التوازن الاستراتيجي بالمنطقة الشرقية للعالم العربي.

بعد سقوط النظام العراقي عام 2003، حاول النظام الإيراني خلق منطقة هيمنة شيعية تمتد من إيران إلى العراق وسوريا وتنتهي في لبنان، وفق مسمى "الهلال الشيعي" الذي يسعى محاربة وزعزعة استقرار الأنظمة العربية الموالية للغرب، فأصحاب هذه نظرية يشيرون لدعم إيران للنظام العراقي ذي الغالبية الشيعية، نظام بشار الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان، علاقات طهران العدائية تجاه معظم الأنظمة العربية في المنطقة، فالأزمة السورية التي اصطفت فيها قطر والسعودية وتركيا ضد إيران والنظام السوري ذي

---

[1] المرجع نفسه، ص484.

[2] مريم قروشي، "الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة الواقع والأفاق"، مذكرة ماجيستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية،2014)، ص،ص129،131.

[3] نوح فسيقس، "دراسة إستراتيجية:الصراع في الشرق الأوسط ولعبة توازن القوى بين إيران والسعودية"،مجلة الرأي اليوم، العدد45، 2015، ص51.

الغالبية العلوية أشعلت الصراع بين الشيعة والسنة، لكن معاداة الغرب وإسرائيل كأحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية للنظام الإسلامي في إيران، الدعم الإيراني لحماس والجهاد الإسلامي و مختلف الفصائل ليس لنشر النفوذ الشيعي في المنطقة بل هو نابع من العداء تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل[1]، وإيران ستوقف كل دعمها لحزب الله لو أنه غيّر من عدائه المتشدد تجاه أميركا وخفف من نبرته تجاه إسرائيل. والشيء ذاته وهو ما ينطبق على دعمها لنظام بشار الأسد بسوريا وعليه فان هذه النظرية قد يكون لها دور في توجيه الخطاب للرأي العام الإيراني لكن لا يعتد كمحور تأثير على السياسة الوطنية.

إن فكرة تدخل إيران في شؤون الجميع في الوقت الذي لا تقبل فيه التدخل من أحد، ثنائها على الثورات في مصر، تونس وليبيا أفقدها المصداقية خاصة كونها اتخذت موقفا مضادا تجاه الوضع الثوري في سوريا كونها تمثل أهمية جيوبوليتيكية فائقة بالنسبة لها، فكرة أسلمة الثورات العربية، القيود النابعة عن تزايد العداء الإسرائيلي الإيراني نتيجة البعد المعنوي والعقائدي لفلسطين والذي يؤثر حيث أصبح لإيران عن طريق "حزب الله" حدودا مجازية مع إسرائيل وتباين موقف دول الخليج من الثورات العربي كالدور القطري تجاه الملف الليبي، كبح السعودية لتطور الانتفاضة في البحرين التي كانت تحمل في طياتها نظاما مؤيدا للطرف الإيراني (المحافظة رقم 14)،جعل العلاقات الإيرانية العربية مرهونة بقدراتها على اتخاذ "إجراءات بناء الثقة" بين الطرفين العربي والإيراني وتفهُم كل طرف لمصالح الطرف الآخر عبر صياغة خطاب ديني إسلامي واحد، كونه أحد المحاور الأساسية للتعاون العربي الإيراني، تعزيز علاقات التعاون التُجاري والاقتصادي بين دول المنطقة العربية وإيران كونه يشكل مجالا مُشجعاً للحوار السياسي خاصة باستغلال الإمارات كدولة ترانزيت يشكل فرصة هامة لزيادة تدفق الاستثمارات للدول العربية والاستفادة من التقدُم العلمي الإيراني في العديد من المجالات، ومن ثم فتح باب التبادُل العلمي بين البلدين[2].

ففي ظل التطورات التي فرضتها موجات التحول الديمقراطي بالمنطقة العربية، وجب على الطرف الإيراني إعادة مراجعة الأهداف وتبني مواقف تعترف بالتحول الذي تشهده المنطقة العربية الأمر الذي يفرض عليها إعادة النظر في مفهوم شرعية الدولة لديها المرتبط أساسا مرتكزات ساستها الخارجية من جهة ومن جهة أخرى وجب على الأطراف العربية عقد نوع من التحالف والوضوح في تحديد مصالحها، أو محاولة تبني إيران لتغييرات تتعلق بعروض دعم ومساعدة الدول الناشئة مع الاستمرار في برنامجها النووي ما يزيد من العزلة الإقليمية[3]،أما تخوف إيران من التغيرات الراديكالية في سياساتها فقد أكد التاريخ أنها قليلة الحدوث وحتى في حال حدوثها فهي مرحلية ولا تؤدي لمستوى الانفجار الحقيقي.

3. الموقف التركي:

شهدت الدولة التركية بعد2002استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة فيها، بتوجيه سياساتها نحو المحيط الجغرافي،التاريخ العثماني وزيادة الاهتمام بقضايا الشرق الأوسط نظرا للنجاح النوعي الذي حققته على المستوى الاقتصادي باحتلالها المرتبة الأولى

[1]صادق زيباكلام، "الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،العدد57، 2013،ص16.

[2]شريهان نشأت المنيري، مؤتمر" مستقبل العلاقات العربية الإيرانية في ضوء المتغيرات الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص16.

[3]محجوب الزويري، "حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص15.

بين اقتصاديات المنطقة والمرتبة السادسة عشر على المستوى العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي[1]، وعليه ارتأت تبني سياسة خارجية مبنية على مبادئ العمق الاستراتيجي تقوم على لعب دور جديد وفق المتغيرات الدولية وبناء علاقات ايجابية مع دول العالم، لذلك كانت عوامل تغيير الدور التركي حيال المنطقة العربية نتاج التحديات التي أفرزها الانهيار الرسمي للنظام الإقليمي العربي خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتراجع ثقتها بحلفاء الناتو، فتراجع الدور الأمريكي بالمنطقة أعطى هامش المناورة للقوى الإقليمية كمصر، السعودية، سوريا والطرف الإيراني باعتباره معادل للتوازن الإقليمي[2]، حصول فئة الأكراد على الوضع شبه المستقل، تخوف الطرف الأوروبي من انضمام تركيا كتركة للصراع العثماني الأوروبي من جهة وإدراك تركيا أن دورها الإقليمي سيساعدها على تحسين صورتها لدى الاتحاد الأوروبي ما يجعلها صمام أمان متقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور لأوروبا هذا من الناحية الإقليمية والدولية، أما ما تمثله المنطقة العربية من أهمية استراتيجية بالنسبة للطرف التركي تمحورت كونها سوق ممتاز للسلع الأوروبية التي لا تلقى رواجا واسعا بالمنطقة، احتياطات الطاقة كعامل جذب يتناسب وتنامي القدرات التركية والطموحات الاقتصادية لتعزيز وضعيتها الإقليمية واعتبارها معبر لإمداد الطاقة لأوروبا، إضافة التقارب الثقافي والحضاري والتاريخ المشترك بين تركيا والدول العربية وعليه اعتبار تركيا عنصرا وافدا للمنطقة[3].

أدت التحولات التي شهدتها المنطقة العربية لتنامي الأدوار الأمنية العسكرية التركية في إطار انخراطها ضمن الناتو وخططها في التدخل لإقامة مناطق آمنة داخل سوريا نتيجة تدهور الأوضاع فيها وعليه تأثرها بموجات الهجرة داخل أراضيها هذا من جهة ومن جهة أخرى التخوف من تنامي التوتر إزاء القضية الكردية الهادفة لتأسيس نظام إقليم حكم ذاتي نتيجة اتساع المساحة الحدودية مع سوريا ومواجهة التحديات التي فرضتها ثورة مصر من الناحية الدبلوماسية والسياسة الوطنية، أما على المستوى الاقتصادية فان الأعباء التي أسفرت عن هذه التغيرات انعكست سلبا على معدلات نموها[4]، باهتزاز الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول العربية كمصر وليبيا واتفاقية إقامة منطقة مشتركة بينها وبين سوريا لبنان والأردن ليتم تعليقها نتيجة الثورة في سوريا إضافة لتأثر أسعار النفط بالارتفاع أو الانخفاض نتيجة تأزم الوضع الاقتصادي.

إن النموذج التركي في الديمقراطية انطلق من نجاح الدولة في شقيها كحكومة مدنية ومؤسسة عسكرية، حيث أصبحت الحاجة الماسة لصياغة دستور يضمن المبادئ الديمقراطية ويحفظها باحترام حرية إيديولوجيا الأحزاب وقاعدتها، دعم العلاقة الوطيدة بين العمل السياسي الديمقراطي ونبذ العنف[5]،عقلانية الوصول لهدف العائد السياسي بالمنطقة العربية بأقل التكاليف يستوجب على

[1] إياد عبد الكرم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير بالمنطقة العربية تركيا أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 46،2013، ص13، 15.

[2] المرجع السابق،ص15.

[3] فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة ، العدد05،ص،ص212،213.

[4] إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق،ص14.

[5] محمد زاهد جوا، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات ،2013، ص،ص256،257.

الدول العربية ترتيب قطاعاتها والعمل وفق هذه النموذج لإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والاستفادة من التناوب السلمي على السلطة.

خاتمة:

من خلال ما تقدم نستنتج أن التحولات الدولية والإقليمية أثرت بشكل كبير على المنطقة العربية والمتمثلة في العولمة والثورات العربية بتحول مسار الخارطة السياسية في المنطقة، حيث شهدت بعض الدول العربية تغيرات سياسية جذرية وتحولات اجتماعية واقتصادية كما ساهمت في خلق مشاكل داخلية في الدول ما أسهم في تغذية الأزمات الداخلية والتي جعلت أغلبية الدول العربية مستهلكة غير منتجة بالرغم من احتوائها على كل ما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة فلقد لاحظنا كيف خلقت العولمة فجوة ما بين العالم المتقدم ودول العالم النامي التي منبتها الدول العربية.

كما خلقت تلك التحولات تفاقم التوترات والصراعات الإقليمية في المنطقة بالإضافة إلى تصاعد التطرف والإرهاب وتدفق اللاجئين الأمر الذي تسبب في تحديات أمنية جديدة.

إن المنطقة العربية تشهد تحولا جذريا في بنية أنظمتها مما يستدعي تضافر الجهود العربية العربية نحو حل الأزمات التي يمكن أن تؤدي إلى تفكك العديد من الدول العربية كسوريا واليمن فالغرب الذي يسعى دائما إلى خلق النعرات في مجتمعاتنا لم يقدم البديل لموجات التحول الديمقراطي التي أتى بها وكان يراها مناسبة للأنظمة العربية.

قائمة المراجع:

الكتب

حسن محمد الزين ، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت: دار القلم الجديدي،2013.

علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، (د ب ن): كتب عربية للنشر الالكتروني،(د س ن).

نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي خريطة (الملامح، الإشكاليات والمآلات)، مصر: دار الثقافة للنشر والعلوم،2014.

المجلات

Fraihat, Ibrahim, and TahaYaseen. "Evolving trends in the post-Arab spring era: Implications for peace and stability in the MENA region." *Journal of Peacebuilding&Development* 15.3 (2020).

إسراء احمد إسماعيل، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد46 العدد186، 2011.

إياد عبد الكرم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير بالمنطقة العربية تركيا أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد46 ،2013.

أيمن زهري، "التحركات السكانية والأمن غير التقليدي في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد46 العدد186، 2015.

أيمن زهري،"الحراك البشري والعلاقات الدوليةفي المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد189، 2013.

جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد، ترجمة: محمود براهم،ط2، غرينوبل:جامعة بيار منداس فرانس،2001.

جمال نصار،" الهوية الثقافية وتحديات العولمة"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، العدد45،2015

حمزة خليفة، سمير بارة، "مجلة العلوم القانونية والسياسية"، المجلد13، العدد 02، سبتمبر2022.

خليدة كعسيس،الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، لبنان،2013.

رتشارد هاس، رونالد د. ازمس، "دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة"، وزارة الخارجية الأمريكية،2002.

شريهان نشأت المنيري، مؤتمر" مستقبل العلاقات العربية الإيرانية في ضوء المتغيرات الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012.

صادق زيباكلام، "الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،العدد57، 2013.

عبد العالي حور،"مداخل وأسس الاستقرار السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العرب، بيروت،2013.

غازي دحمان، "ظاهرة اختراق الإسلام السياسي للرأي العام الغربي"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية،2015.

غازي دحمان، "مأزق النظام العربي واستشراف مآلاته"مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية،2014.

كمال القصي، "تنظيم الدولة بليبيا: تمدُّد عبر خيوط الأزمة السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2015.

محجوب الزويري، "حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015.

محمد احمد النابلسي،"جنون الاسلاموفوبيا"، مؤسسة العلوم النفسية العربية، العدد38،2015.

محمد زاهد جوا، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، الرياض: مركز نهاء للبحوث والدراسات ،2013.

محمد غربي، "تحديات العولمة وأثارها على الوطن العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2010.

نوح فسيقس، "دراسة إستراتيجية:الصراع في الشرق الأوسط ولعبة توازن القوى بين إيران والسعودية"،مجلة الرأي اليوم، العدد45، 2015.

الهواري بلحاج، ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد09،العدد02، ديسمبر2022.

يوسف محمد الصواني،" التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، 2013.

الأطاريح

فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة ، العدد05، 2010.

مريم قروشي، "الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة الواقع والأفاق"، مذكرة ماجيستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية،2014).

المواقع الالكترونية

أميرة البربري،"هل تتفكك المنطقة العربة إلى دويلات متناحرة؟"، متحصل عليه من:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/3779/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8B.aspx
بركات محمد مراد،" ظاهرة العولمة بين رفض العرب والإسلاميين والترويج الغربي"، متحصل عليه من:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9.pdf
محمد عبد السلام، "امن الحدود في المنطقة العربية"، متحصل عليه من:http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf

References :

Ḥasan Muḥammad al-Zayn, al-Rabīʿ al-ʿArabī ākhir ʿamalīyāt al-Sharq al-Awsaṭ al-kabīr, Bayrūt : Dār al-Qalam al-Jadīdī, 2013.
ʿAlī al-Dīn Hilāl wa-Jamīl Maṭar, al-niẓām al-iqlīmī al-ʿArabī dirāsah fī al-ʿAlāqāt al-siyāsīyah al-ʿArabīyah, (D b N) : kutub ʿArabīyah lil-Nashr al-iliktrūnī, (D S N)
Nādiyah Maḥmūd Muṣṭafá, al-thawrāt al-ʿArabīyah fī al-niẓām al-dawlī Kharīṭat (al-malāmiḥ, al-ishkālīyāt wa-al-maʾālāt), Miṣr : Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-ʿUlūm, 2014.
Isrāʾ Aḥmad Ismāʿīl, "al-jarīmah al-Munaẓẓamah wa-taḥaddiyāt al-amn al-insānī fī al-Minṭaqah al-ʿArabīyah", Majallat al-siyāsah al-Dawlīyah, Muʾassasat al-Ahrām, al-Qāhirah, almjld46 alʿdd186, 2011.
Iyād ʿAbd al-karam Majīd, "al-Mawqif al-iqlīmī min al-taghyīr bi-al-minṭaqah al-ʿArabīyah Turkiyā anmūdhajan", Majallat al-ʿUlūm al-siyāsīyah, Markaz al-Dirāsāt al-Dawlīyah, Baghdād, alʿdd46, 2013.
Ayman Zahrī, "al-Taḥarrukāt al-sukkānīyah wa-al-amn ghayr al-taqlīdī fī al-ʿālam al-ʿArabī", Majallat al-siyāsah al-Dawlīyah, Muʾassasat al-Ahrām, al-Qāhirah, almjld46 alʿdd186, 2015.
Ayman Zahrī, "al-Ḥarāk al-Bishrī wa-al-ʿalāqāt aldwlytfy al-Minṭaqah al-ʿArabīyah", Majallat al-siyāsah al-Dawlīyah, Muʾassasat al-Ahrām, al-Qāhirah, alʿdd189, 2013.
Jāk fwntānāl, al-ʿawlamah al-iqtiṣādīyah wa-al-amn al-dawlī madkhal ilá aljyw iqtiṣād, tarjamat : Maḥmūd Barāhim, ṭ2, ghrynwbl : Jāmiʿat Bayār mndās France, 2001.
Jamāl Naṣṣār, "al-huwīyah al-Thaqāfīyah wa-taḥaddiyāt al-ʿawlamah", Markaz al-Jazīrah lil-Dirāsāt, Qaṭar, alʿdd45, 2015
Ḥamzah Khalīfah, Samīr Bārah, "Majallat al-ʿUlūm al-qānūnīyah wa-al-siyāsīyah", almjld13, al-ʿadad 02, sbtmbr2022.
Khalīdah kʿsys, al-Rabīʿ al-ʿArabī bayna al-thawrah wa-al-fawḍá, Majallat al-mustaqbal al-ʿArabī, Lubnān, 2013.
Ritshārd hās, Rūnāld D. azms, "Dawr Muʾassasāt al-Fikr wa-al-raʾy fī al-siyāsah al-khārijīyah lil-Wilāyāt al-Muttaḥidah", Wizārat al-khārijīyah al-Amrīkīyah, 2002.
shryhān Nashʾat almnyry, Muʾtamar "Mustaqbal al-ʿAlāqāt al-ʿArabīyah al-Īrānīyah fī ḍawʾ al-mutaghayyirāt al-iqlīmīyah", Majallat al-siyāsah al-Dawlīyah, Muʾassasat al-Ahrām, al-Qāhirah, 2012.
Ṣādiq zybāklām, "al-Ṣaḥwah al-Shīʿīyah bi-waṣfihā qūwat Īrān al-nāʿimah : taḥlīl tārīkhī", Markaz al-Jazīrah lil-Dirāsāt, Qaṭar, alʿdd57, 2013.
ʿAbd al-ʿĀlī Ḥūwar, "madākhil wa-usus al-istiqrār al-siyāsī fī al-waṭan al-ʿArabī", Majallat al-mustaqbal al-ʿArab, Bayrūt, 2013.
Ghāzī Daḥmān, "Ẓāhirat ikhtirāq al-Islām al-siyāsī lil-raʾy al-ʿāmm al-gharbī", Majallat Shuʾūn ʿArabīyah, Jāmiʿat al-Duwal al-ʿArabīyah, 2015.
Ghāzī Daḥmān, "maʾziq al-niẓām al-ʿArabī wa-istishrāf mʾālāth", Majallat Shuʾūn ʿArabīyah, Jāmiʿat al-Duwal al-ʿArabīyah, 2014.
Kamāl alqṣy, "tanẓīm al-dawlah bi-Lībyā : tmddud ʿabra Khuyūṭ al-azmah al-siyāsīyah", Markaz al-Jazīrah lil-Dirāsāt, Qaṭar, 2015.
Maḥjūb al-Zuwayrī, "ḥudūd al-Dawr al-iqlīmī al-Īrānī : al-ṭumūḥāt wa-al-makhāṭir", Markaz al-Jazīrah lil-Dirāsāt, Qaṭar, 2015.
Muḥammad Aḥmad al-Nābulusī, "Junūn alāslāmwfwbyā", Muʾassasat al-ʿUlūm al-nafsīyah al-ʿArabīyah, alʿdd2015, 38.

Muḥammad Zāhid jwā, al-tajribah al-nahḍawīyah al-Turkīyah Kayfa qād Ḥizb al-‘adālah wa-al-tanmiyah Turkiyā ilá al-Taqaddum, al-Riyāḍ : Markaz nhā’ lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, 2013.
Muḥammad Gharbī, "taḥaddiyāt al-‘awlamah wa-āthārihā ‘alá al-waṭan al-‘Arabī", Majallat Iqtiṣādīyāt Shamāl Ifrīqiyā, al-‘adad al-sādis, 2010.
Nūḥ fsyqs, "dirāsah istirātījīyah : al-ṣirā‘ fī al-Sharq al-Awsaṭ wa-lu‘bat Tawāzun al-quwá bayna Īrān wa-al-Sa‘ūdīyah", Majallat al-ra’y al-yawm, al‘dd45, 2015.
al-Hawwārī Bilḥājj, thawrāt al-Rabī‘ al-‘Arabī : asbābuhā wa-natā’ijuhā, Majallat al-Dirāsāt al-Ḥuqūqīyah, almjld09, al‘dd02, dysmbr2022.
Yūsuf Muḥammad al-Ṣawānī, "al-taḥaddiyāt al-Amnīyah llrby‘ al-‘Arabī : min Iṣlāḥ al-mu’assasāt ilá muqārabah jadīdah lil-amn", Majallat al-mustaqbal al-‘Arabī, Lubnān, 2013.

الأطاريح

Fatīḥah Līṭīm, "Turkiyā wa-al-dawr al-iqlīmī al-jadīd fī minṭaqat al-Sharq al-Awsaṭ", Majallat al-mufakkir, Kullīyat al-Ḥuqūq wa-al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Baskarah, al‘dd05, 2010.
Maryam qrwshy, "al-amn al-Qawmī al-‘Arabī ba‘da nihāyat al-ḥarb al-bāridah al-wāqi‘ wa-al-āfāq", Mudhakkirah mājīstīr, (Jāmi‘at Muḥammad Khayḍar Baskarah, Kullīyat al-Ḥuqūq wa-al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Qism al-‘Ulūm al-siyāsīyah, takhaṣṣuṣ al-‘Alāqāt al-Dawlīyah wa-al-Dirāsāt al-Istirātījīyah, 2014).
Amīrah al-Barbarī, "Hal ttfkk al-Minṭaqah al-‘Arabah ilá duwaylāt mtnāḥrh?", mtḥṣl ‘alayhi min : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/3779/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8B.aspx
Barakāt Muḥammad Murād, "Ẓāhirat al-‘awlamah bayna rafḍ al-‘Arab wa-al-Islāmīyīn wa-al-tarwīj al-gharbī", mtḥṣl ‘alayhi min : http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9.pdf
Muḥammad ‘Abd al-Salām, "amn al-ḥudūd fī al-Minṭaqah al-‘Arabīyah", mtḥṣl ‘alayhi min : http : / / www. pidegypt. org / download / forum-papers / 9. pdf